

«داعش» كمين... إنما لإيران أولاً

د. وافي ابراهيم

لماذا نتجاهل الأهداف الحقيقية لهجوم «داعش» في العراق ونلتهى باستحضار دوافع معظمها صحيح لكنه يشكل جزءاً من البند الثالث للمخطط التدميري المرسوم لهذا التنظيم الإرهابي؟

تكشف النقطة الأولى على عز من تزامن هجوم «جيش إرهابي» منظم، يُسمى جزافاً بـ«داعش»، مع وصول المفاوضات الغربية مع إيران حول ملفها النووي إلى نقاط متقدمة، فاختار المخططون للهجوم هذا التوقيت المريب وغير البريء. فإذا جابهت إيران الهجوم تخسر المفاوضات وتدخل حرباً إقليمية، فالمناطق التي اجتاحها «داعش» تقطع بين إيران وسورية جغرافياً وترتبط إقليمياً «داعش» بالفنودين التركي والسعودي، ما يؤسس لمنطقة ضاغطة تعيد طهران إلى داخل حدودها، وتكشف جبهة حلفائها في سورية ولبنان واليمن والبحرين.

أسباب الخوف الغربي من إيران في محله، إذ استطاع هذا البلد المجاهد المحاصر منذ ثلاثة عقود، والمقاطع اقتصادياً ومالياً منذ لغاتين، والمتصدرة أمواله في المصارف الغربية... أن يبني نفوذاً إقليمياً يضارع نفوذ الدول الكبرى، بدءاً من آسيا الوسطى حتى أفغانستان وباكستان والعراق والبحرين وسورية ولبنان، مستعملاً لنجاح مشروعه وسيلتين: التحالف مع المتضررين من السياسات الخارجية الأميركية - الإسرائيلية، وإيجاد «رؤوس مواقع» في عدة بلدان على قاعدة التفاطعات المذهبية والدينية، مستفيداً من عزل الديكتاتورية الملكية العربية للأقلية وإبادة موانعها من الاندماج بالجماعة لغايات ترتبط بضرورة وجود «عدو ديني» يؤمن لها البيئة المدافعة عن استمرارها في الحكم. تلك حال السعودية والكويت والإمارات وعمان وقطر، وحال الإرهاب الإسلامي المتمثل في القاعدة وغلاة «الإخوان» هؤلاء الذين تركوا قتال الأميركيين والإسرائيليين ليتخصصوا في إبادة المدنيين من المسلمين والمسيحيين. وهذه حال الأنظمة الديكتاتورية في عراق صدام وغيره.

خُشرت إيران في التوقيت، فالمطلوب إيران متعاونة مع الغرب إنما من دون أنياب إقليمية ودولية وارتباطات بالصين وروسيا والبريكس ودول أخرى... و«داعش» هي الدواء ركبوا لها جيشاً إرهابياً منظمًا مع لوجستية وتسليح وتدريب، واشتروا معظم ذمم القيادات العسكرية للمناطق في نينوى وصلاح الدين، وحددوا لها النقاط الأمنية المطلوب مصادرتها، وهكذا كان. ففي نصف نهار اجتاح بضعة آلاف مسلح منطقة مساحتها أكثر من 50 ألف كيلو متر مربع يمكن أن تشمل قريباً كامل الأنبار، ما يقطع هذه المناطق عن جنوب العراق، ويعزل إيران عن بلاد الشام على نحو كامل ويؤسس لمنطقة ضاغطة على طهران من تركيا وباكستان والسعودية وأفغانستان بخلفية مصرية من البهلوان.

هذا هو المشروع «الداعشي» الذي لا تعرفه قيادات «داعش» نفسها. فلا أحد من الغرب وتركيا والرياض يراه لإقليم سني... المراد فحسب تأسيس منطقة تحاصر إيران الخارجية لتوها من حصار ومقاومة ومصادرة في حال نجاح المفاوضات. فهل ينجح مشروع «داعش»؟ هناك سببان ساميان لفشلها: دينامية النظام السوري وديولوجيته العروبية وانتصاراته العسكرية، وتحول حزب الله إلى قوة إقليمية لا يُستهان بها قد تذهب نحو تفجير الأوضاع مع «إسرائيل» إذا ظهرت أخطار أكثر رعباً مما يحضر له.

ثمة معلومات إقليمية تؤكد أن لدى العراق المالكي قوات يسعها حصر المهاجمين «الداعشين» في بؤر صغيرة، ما يحجم الدور الإقليمي المرسوم لها، فتتحول من مشروع على مستوى المنطقة إلى مجموعة إرهاب صغيرة كحال «القاعدة» في أفغانستان واليمن.

أما إذا تحول التورط التركي - السعودي من استخباري - لوجستي إلى عسكري، فإن المنطقة مقبلة على حرب إقليمية تقف فيها انقطة والرياض و«تل أبيب» في خندق علني واحد في وجه تحالف إيراني - سوري - عراقي. الموضوع ليس سهلاً مثلما توهم المخططون، وأثبت الجيش السوري مدى صلابته هذا المحور، وتعيد الدولة السورية إنتاج العروبة كرد حاسم على مختلف أنواع التضليل المذهبي والديني والقبلي - عروبة عصرية فيها مساواة وحداثة وتقدمية تؤمن تضامناً بين المكونات العربية على قاعدة الحداثة والتطور.

«الطاقة... مقابل السلام»!

ساندرا علوش

إذا كان الاقتصاد هو السلاح فإن السياسة هي أن تعرف متى تضغط على الزناد. لذا علينا دائماً أن ننظر إلى الأبعاد الاقتصادية لأي حدث كبير وسنصل إلى السبب والنتيجة. فالصراع الدولي المحتدم على منطقة الشرق الأوسط ليس بعيداً عن الصراع على الغاز والنفط في العالم، والبحث عن مكامن القوة لم يعد في الترسانات العسكرية إنما حيث توجد الطاقة.

في العراق تمدد سريع لنفوذ التنظيم الأخطر في المنطقة «داعش» والذي يجسد ثالث جيل قاعدي من المقاتلين المتمرسين بفتون القتال وجرب العصابات والعمليات الإرهابية. ويبدو أنه طور نظاماً استخباراتياً لنفسه مستغلاً كل الإمكانيات التي وضعت تحت تصرفه من علاقات دولية متشعبة مع أميركا والسعودية وتركيا وإسرائيل وصولاً إلى الأموال الطائلة التي أنجزها إما من طريق التمويل الخارجي والداخلي أو من بيع النفط السوري الذي يسيطر عليه مما يكسبه حرية وبرامجية يطوعها لخدمة مصالحه.

الرقعة التي قضمها التنظيم من الجغرافيا العراقية تعيد للذهن مشروعاً أميركياً - إسرائيلياً كان قد رُوج له عام 2003 وعاد ليغيب بعد عام 2005. هذا المشروع يتلخص بإعادة ضخ النفط في خط أنبوب كركوك - حيفا المتوقع عن العمل منذ عام 1948. فبعد أن بدأ الأميركي يتصلح مع مشروع خط أنابيب الغاز القطري المار بسورية وصولاً إلى تركيا وأوروبا بات لا بد من إيجاد البديل.

في تشرين الثاني 2007 نشرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية مقالاً يتحدث عن طلب الولايات المتحدة الأميركية من «إسرائيل» دراسة إمكان ضخ النفط من العراق إلى مصافي حيفا، وذلك في رسالة موجهة من مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) إلى مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية الإسرائيلية. وسنقل الأنبوب المقترح النفط من كركوك، حيث يُنتج نحو 40 في المئة من النفط العراقي، عبر الموصل والأردن ليصل

بعدها إلى «إسرائيل»، بحسب الرسالة التي تضمنت طلباً بدراسة تكاليف من أجل ترميم أنبوب النفط بين حيفا والموصل، الذي كان يُستخدم قبل عام 1948. وكانت الأخيرة أشارت إلى أن تكلفة بناء أنبوب بقطر 21 إنشاً بين كركوك وحيفا تقارب الـ400 ألف دولار للكيلومتر الواحد. وقال وزير الاحتلال الإسرائيلي للبنى التحتية حينها يوسف باريتسكي أن الخطة تتوقف عند قبول الأردن، وعند التعرف التي يطلبها من أجل مرور الأنبوب في أراضيه. غير أنه أشار إلى أنه نظراً إلى القلق العربي سيكون من الصعب إقناع الأردن بقبول ذلك.

لكن اقتراب «داعش» من الحدود الأردنية يهدد بخপর اجتياحه للأردن بترحيب واسع من جماعة الإخوان المسلمين الأردنية. ما يكمل سيطرة «داعش» على خط أنابيب كركوك - الموصل - حيفا. فالأردن لا يملك إلا خيارين: إما دخوله ضمن دائرة الإرهاب أو السماح بمرور أنابيب النفط عبر أراضيه. والتصعيد الحدودي الأردني ليس إلا ورقة ضغط على الأردن.

علينا ألا ننسى أن النفط العراقي كان يتدفق إلى «إسرائيل» عبر أنبوب يمر في تركيا ويصب عند مرفأ جيهان القريب من الحدود السورية. والتعرفة التي تقرضها أنقرة، تعد مهمة جداً لعائلاتها المالية. غير أن الأنبوب المذكور تعرض للخراب، وهو حالياً خارج الخدمة. لكن إعادة تشغيل أنبوب «كركوك - الموصل - حيفا» يضر بالمصالح التركية وسيكون بمثابة ضربة جديّة للعلاقات التركية - الإسرائيلية، وقد لفتت مصادر في تل أبيب، إلى أن الاقتراح يعود أساساً إلى رغبة أميركية بفرض ضغوط على الجانب التركي.

أما مشروع جر الغاز القطري الذي كان يرمي إلى مد أنبوب لجر الغاز القطري براً انطلاقاً من قطر مروراً بالأراضي السعودية ثم الأردنية ويصل إلى مدينة حمص في سورية ليتفرع إلى ثلاثة أنابيب أحدها باتجاه طرابلس في شمال لبنان وثانيها باتجاه اللاذقية على الساحل السوري وآخرها باتجاه تركيا، فإنه يهدف إلى إيصال الغاز القطري والإسرائيلي إلى البر الأوروبي لتوزيعه على

الدول الأوروبية ما يمنع روسيا من احتكار تزويد السوق الأوروبية بالغاز وتحرير تركيا من استيراد الغاز من حقل كيران في إيران ومنح إسرائيل فرصة تصدير غازها إلى أوروبا براً بكلفة رخيصة.

في المقابل كانت إيران قد شرعت قبل أكثر من عامين بتنفيذ مشروع لمد خط أنابيب للغاز الطبيعي إلى سورية عبر الأراضي العراقية يبلغ طوله حوالي 1800 كلم ضمن سياق الاتفاقات الموقعة بين دمشق وطهران ما سيوطد العلاقات الإيرانية - العراقية - السورية ويربط اقتصاد هذه الدول ببعضها وكان من المفروض أن يشغل الأيدي العاملة ويمتص البطالة ويدبر الموارد المالية ويحسن اقتصاد البلدان الثلاثة. لكن سيطرة «داعش» على طريق خط الأنابيب يحول دون إمكانية المتابعة في تنفيذه حالياً.

وبمقارنة نقاط الاشتباك الرئيسية في سورية والعراق بخريطة مرور أنابيب الغاز والنفط التي ذكرناها، فإننا نجد الصلة واضحة بين النشاط العسكري للتنظيم داعش والهدف من سيطرته على مناطق مرور الأنابيب النفطية.

وهذا يعطينا صورة عن واقع حال الدول صاحبة المصالح في المنطقة، فتركيا تستضغط لدعم «داعش» وكذلك ستفعل قطر والسعودية وستعمل كل منها على تاجيح نار الفتنة السنية - الشيعية وحشد الرأي العام السني خلف «داعش» باعتبارها حامياً للسنة في وجه المد الشيعي، بينما «إسرائيل» تشعل جبهتها الداخلية فتضرب المقاومة الاستراتيجيّة وتضعف المصالحة الفلسطينية وبذلك تضرب عصفورين بحجر المستوطنين المختفين حيث أنها تحصد أسرى طالما أرادت الوصول إليهم بدعم دولي وتشكل عامل إلهاء ريشاً يكمل «داعش» سيطرته على المناطق الاستراتيجية نفطياً. أما وزير الخارجية الأميركي فيحط في مطار ويغض في آخر باحثاً في تسويات وجامعا لأوراق تفاوض كي يقطع الطريق على هلال المقاومة الممتد من إيران إلى العراق فسورية وصولاً إلى جنوب لبنان وفلسطين ويخلق كياناً عدواً لهذا المحيط يشكل مصدر قلق دائم كما هي الحال مع «إسرائيل». فكل العناوين التي تطرح حول ما يحدث في العراق وسورية يمكن اختصارها بعنوان واحد.

سفراء الدول الخمس والسفير البابوي في بكركي

بلامبلي: قلقون من الفراغ المطول

بكل من المدير العام للأمم العام اللواء عباس ابراهيم والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصوص والمدير العام لإمن الدولة اللواء جورج قرعة، مثنياً على «دور الأجهزة الأمنية في حفظ الأمن في لبنان وفي كشف الشبكات الإرهابية التي تحاول خلق الفتن في لبنان وتعكر أمنه».

كما عزي بالشهداء الذين سقطوا في التفجيرات الأخيرة، مشمئياً الشفاء للجرحى، وشجب «كل أشكال التعدي على المواطنين والتطاول على الجيش والقوى الأمنية». وكان الجيش العماد جان قهوجي وبحث اتصالاً هاتفياً أول أمس، بقائد الجيش العماد جان قهوجي وبحث معه في الأوضاع الأمنية في البلاد، منوهاً بـ«جهود الجيش اللبناني وبيدوره في تعزيز ثقة اللبنانيين والأجانب بلبنان».

بجناب، وفي أقرب وقت ممكن... وأضاف: «في وقت تنتشر فيه النزاعات وعدم الاستقرار في أجزاء أخرى من المنطقة وبينما يواجه لبنان تحديات اقتصادية وإنسانية وأمنية متعددة، فإن الفراغ المطول في أعلى منصب في الدولة اللبنانية يشكل بالفعل مصدر قلق بالغ. وبالتالي ندعو القادة اللبنانيين وأعضاء مجلس النواب إلى العمل بجهد لضمان انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن».

واعترافاً بـ«تقاليد لبنان الديموقراطية إلى جانب التحديات التي يواجهها البلد في الوقت الحالي تدل على الأهمية الكبرى التي يحظى بها هذا الموضوع لدينا جميعاً». وكان الراعي ترأس صباحاً، اجتماعاً للمجمع الدائم الذي بحث شؤوناً كنيسية وإدارية. كما أجرى اتصالات هاتفية

استقبل بطريرك الماروني الكردينال مار بشارة بطرس الراعي ظهر أمس في بكركي، سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن لبحث الأوضاع العامة في لبنان والمنطقة. وشارك في الاجتماع السفير البابوي المطران غابرييل كاشا، المنسق الخاص للأمم المتحدة بديريك بلامبلي، وسفراء: الولايات المتحدة الأميركية دايفيد هل، روسيا الكسندر زاسيبكين، الصين جيانغ جيانغ وبريطانيا طوم فليشر والقائم بأعمال السفارة الفرنسية جيروم كوشار ممثلاً للسفير باتريس باولي.

وقال بلامبلي بعد اللقاء: «يجب أن تظل عملية اختيار رئيس جديد للجمهورية عملية لبنانية بحتة. ولكن لأصدقاء لبنان في المجتمع الدولي مصلحة قوية في إتمامها

المتوقع انطلاق عملها خلال يومين من أجل حفظ الأمن والاستقرار والمساعدة في استقرار لبنان وسلمه الأهلي».

وأضاف: «نحن نعتبر أنفسنا تحت سلطة القانون اللبناني ومستعدون للتسنيق الكامل وفق ما تريدة الدولة اللبنانية من أجل حفظ أمن لبنان وأمن المخيمات الفلسطينية». وكان سلام التقي كل من النائب محمد كركيا، رئيس المحكمة الدولية الخاصة بلبنان دايفيد باراغوان، وزير العدل أنشرف ريفي، وزير الطاقة والعمارة نضرة نضرة، ووزير الثقافة روني عريجي.

السلام التي تحددت في البداية من أجل بحث خريطة الدولتين». وقال الأحمد بعد اللقاء: «ناقشنا مع رئيس الحكومة موضوع المخيمات والتنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية وسفارة فلسطين مع أجهزة الدولة اللبنانية من أجل المحافظة على الأمن في المخيمات وعدم استغلالها من أجل المس بالأمن الداخلي اللبناني من قبل قوى غريبة عن لبنان وفلسطين في برامجها. وتم إنجاز قوة أمنية فلسطينية مشتركة من القوى والفصائل الفلسطينية كافة في مخيم عين الحلوة بالتنسيق الكامل مع الأجهزة اللبنانية ومن

استقبل رئيس الحكومة السراي الحكومية أمس، المسؤول عن ملف المصالحة في حركة فتح عزام الأحمد يرافقه سفير فلسطين في لبنان أنشرف ديور وعدد من القيادات الفلسطينية في بيروت. وقد اطلع الوفد الرئيس سلام على الأوضاع التي تمر بها القضية الفلسطينية «خصوصاً في الأيام الأخيرة بعد إنجاز تشكيل حكومة التوافق الوطني التزاماً بوثيقة إنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية».

كما بحث معه في موضوع جمود عملية السلام ورفض «إسرائيل» استئنافها وفقاً لأسس عملية



سلام مجتمعاً إلى الأحمد في السراي (اللاتي ونهرا)

عريجي يتفقد

المكتبة الوطنية

تفقد وزير الثقافة ريمون عريجي مقر المكتبة الوطنية في الصنائع للاطلاع على آلية سير العمل في المقر، يرافقه أعضاء الهيئة الاستشارية ومدير مشروع النهوض بالمكتبة الوطنية جبران خاجريان. وبعد جولة في أرجاء المبنى مع شرح تفصيلي من رئيس المكتب الاستشاري لمجموعة Erga المشرفة على البناء المهندس إيلي جبرائيل، قال عريجي: «بجث اليوم للاطلاع وتفقد آلية سير العمل الجارية على قدم وساق لإعادة بناء المكتبة الوطنية وتأهيلها، ورأينا بأم العين أن الشركة المعنية والاستشاريين أنجزوا عملاً مميّزاً لكي تكون لدينا في نهاية الأمر مكتبة وطنية ذات مساحات موزعة بشكل مهني - فني وبمجهيزات عصرية، وارتابت أن تراقفتي اليوم للجنة الاستشارية للمكتبة التي تم تعيينها من كل المسؤولين في المكتبات التابعة للجامعات اللبنانية، لأخذ رأيهم والاستعانة بخبراتهم في تسير عمل المكتبة ريثما يتم تعيين مجلس إدارة ورئيس له في مجلس الوزراء قريباً».

وعن المدة المحددة لإنجاز المكتبة وتسليمها، أجاب: «من المقرر أن يتم التسليم في أيلول 2014، وإن حصل بعض التأخير لن يكون لفترة طويلة طبعاً، وقد قدمت دولة قطر مشكورة تسهيلات إضافية لتنفيذ المرحلة الثانية المتعلقة بتجهيز المكتبة». وأضاف: «أعود وأغتتمم هذه المناسبة لأكر الشكر للدولة القطرية على المساهمة الكريمة التي تنتج لنا إنشاء مكتبة وطنية تكون معلماً ثقافياً بامتياز».



الراعي متوسلاً السفراء في بكركي



ملحاً الشرب

الغربال صراع الحق والباطل يومياً

خواتم الألم والأمل يومياً

الجديد رمضان أكله